

## المجر أول دولة أوروبية تفتح دبلوماسية على دمشق

دمشق - تعتزم المجر تعيين دبلوماسي للقيام "بالمهام القنصلية" في دمشق بدءاً من العام المقبل، في أول خطوة من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لرفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في سوريا، منذ بدء الحرب قبل ثماني سنوات.

وأعلنت وزارة الخارجية المجرية في بيان الأربعاء "بدءاً من العام المقبل، ستوفد المجر دبلوماسياً سيزور سوريا من حين لآخر للقيام بمناشآت بشأن الدعم الإنساني والقيام بمهام قنصلية". وذكرت الوزارة أن بودابست توفر مساعدات إنسانية للمسيحيين في الشرق الأوسط، بما في ذلك في سوريا، فيما يدرس "عدد كبير" من الطلاب السوريين في المجر مستفيدين من منح دراسية. وجمهورية تشيكيا هي الوحيدة التي لا تزال تحفظ سفارة في دمشق، فيما أغلقت دول الاتحاد الأوروبي الأخرى والولايات المتحدة وكندا سفاراتها وقطعت علاقاتها مع نظام الرئيس بشار الأسد.

ولا يزال لدى رومانيا قنصية سفارة في دمشق لكن السفير يقم في بيروت، فيما تحتفظ بلغاريا بقائم بالأعمال.

ووابت دول الاتحاد الأوروبي على إرسال مبعوثين إلى سوريا خلال السنوات الثماني الماضية، لكن ليس لأغراض قنصلية بل لإجراء مباحثات بخصوص المساعدات.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة قد تشكل اختراقاً في الموقف الأوروبي الصارم حيال دمشق، التي سبقت وحاولت الضغط على الأوروبيين من جانب التعاون الأمني لإعادة فتح سفاراتهم.

وتشهد سوريا نزاعاً دامياً تسبب منذ اندلعه في 2011 بمقتل أكثر من 370 ألف شخص وأحدث دماراً هائلاً في البنى التحتية وأدى إلى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

وقال مصدر مقرب من الحكومة المجرية لوكالة إن بودابست تنظر في إجراء محادثات مع الأسد من أجل تحسين المساعدة التي تقدم للمسيحيين وكذلك لتكون في "طليعة" دول الاتحاد الأوروبي التي ستعيد على الأرجح علاقاتها مع دمشق للحصول على فرص اقتصادية.

وصرح أن "الكثيرين في فيدس (الحزب الحاكم) وفي الحكومة يعتقدون أن مسألة التوافق مع الأسد مجدداً ليست سوى مسألة وقت".

وتسيطر الحكومة السورية اليوم على أكثر من نصف مساحة البلاد بفضل الترخيص الروسي المباشر منذ العام 2015، ولم يبق خارج سيطرتها سوى شمال شرق البلاد وحافظه إدلب وريف حلب المجاور لتركية.

# ضم غور الأردن يهدد ما تبقى من حلم الدولة الفلسطينية

## إعلان نتنياهو يثير غضبا عربيا وتنديدا غربيا واسعا



### خط أحمر

جديدا عنوانه وضع اتفاقية السلام على المحك، بعد أن خرقها المحتل وأعلن في مخالفة كل الميثاق والقرارات الدولية.

وأضاف أن "مسار السلام لا بد أن يكون شاملاً تعكس مفاهيمه على الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها". والأردن مرتبط بمعاهدة سلام مع إسرائيل منذ عام 1994.

وكان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي قد صرح في وقت سابق بأن إعلان نتنياهو يعد "تصعيداً خطيراً ينسف الأسس التي قامت عليها العملية السلمية ويدفع المنطقة برمتها نحو العنف واتجاه الصراع".

وإذ نصرت نتنياهو إلى عودة التصعيد مع قطاع غزة، حيث أعلن الجيش الإسرائيلي الأربعاء ضرب مواقع تابعة لحركة حماس رداً على إطلاق صواريخ جديدة من القطاع تجاه إسرائيل. وجاء تبادل إطلاق النار بعد ساعات من إطلاق صواريخ أخرى من غزة باتجاه مدينة أسدود الإسرائيلية مساء الثلاثاء، ما دفع الأمن الإسرائيلي إلى إجراء نتنهاهو عن المسرح خلال خطاب انتخابي كان يلقه في المدينة بعد أن دوت صفارات الإنذار.

وللمرة الثانية في تشكيل ائتلاف حكومي، حتى لو كان حزب الليكود هو الأكبر في البرلمان.

ويرى كبير المحللين في مجموعة الأزمات الدولية عوفر زلبرغ أن إعلان نتنهاهو كان محاولة منه للحصول على مزيد من الدعم في الانتخابات. وعلق زلبرغ بالقول إنه ليس من المؤكد أن نتنهاهو سيفوز أو إن شركائه في الائتلاف سيدعمون مثل هذه الخطوة.

وليس الفلسطينيون وحدهم المتضررين بشكل مباشر من هذه الخطوة في حال حصلت فهناك الأردن، الذي قد يجد نفسه في مواجهة، هجرة فلسطينية جديدة إليه، ستكون لها تداعيات خطيرة على وضعه الهش.

واعتبر رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة الأربعاء أن تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بضم غور الأردن يضع اتفاقية السلام الموقعة بين المملكة وإسرائيل منذ عام 1994 "على المحك".

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية عن الطراونة قوله إن "مجلس النواب، وإن يرفض كل التصريحات العنصرية الصادرة عن قادة الاحتلال، ليؤكد أن التعاطي مع هذا المحتل يتوجب مسارا

ولم تقتصر الإدانات على العواصم العربية، حيث أعلن الاتحاد الأوروبي رفضه لتصريحات نتنهاهو مشدداً على أنه لن يعترف بأي خطوة في هذا الاتجاه، وشدد في بيان على أن "سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها بما في ذلك في القدس الشرقية غير قانونية بموجب القانون الدولي واستمرارها والإجراءات المتخذة في هذا السياق تقوض إمكانات حل الدولتين وفرص السلام الدائم".

وإذانت كل من الإمارات والسعودية والكويت والبحرين والأردن ولبنان وسوريا، إعلان ضم غور الأردن، فيما قررت منظمة التعاون الإسلامي عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية، بناءً على طلب من السعودية رئيس الدورة الحالية بالمنظمة لبحث تصريحات نتنهاهو.

وحذر الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأربعاء، من أن فرض سيادة إسرائيل على أجزاء من الضفة الغربية "بمناخ إنهاء لكل فرص تحقيق السلام". وقال عباس، في بيان عقب استقباله في رام الله وزير خارجية لوكسمبورج جان اسلورن، أن إعلان نتنهاهو "يعتبر مخالفة صريحة لكل قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي".

ووجدت عباس التأكيد على الموقف الفلسطيني بأن كل الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي ستكون قد انتهت إن تم فرض سيادة إسرائيل على أي جزء من الأرض الفلسطينية. ويطالب الفلسطينيون بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها غور الأردن على الحدود بين الضفة الغربية والأردن، لتشكيل دولة مستقلة.

اعتزاز رئيس الوزراء الإسرائيلي ضم غور الأردن في حال فاز في انتخابات الكنيست سيشكل ضربة قاصمة لعملية السلام، باعتباره ينسف ما تبقى من حلم الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة، كما أن الأردن لن يكون بعيداً عن التداعيات المباشرة لهذه الخطوة في حال تحققت.

القدس - تتوالى ردود الفعل العربية والدولية المنددة بإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنهاهو عزمه ضم غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة، الكنيست المقررة الأحد المقبل.

وأعلن نتنهاهو الذي يخوض حملة انتخابية شرسة الثلاثاء أنه يعتزم "إقرار السيادة الإسرائيلية على غور الأردن والمنطقة الشمالية من البحر الميت"، موضفاً أن هذا الإجراء سيطبق "على الفور" في حال فوزه بالانتخابات.

وسبق وتعهد نتنهاهو قبل انتخابات أبريل برفض السيادة الإسرائيلية أو ضم جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ولكن دون إعطاء إطار زمني، وبالتالي فإن إعلانه الثلاثاء كان أول خطوة محددة وواضحة لتنفيذ القرار الذي تعهد به، والذي يعني إجهاض إمكانية قيام دولة فلسطينية.

وتشكل منطقة غور الأردن حوالي ثلث مساحة الضفة الغربية، ويقع معظمها على طول الجانب الشرقي من الأراضي القريبة من الحدود الأردنية. وتقع معظم أراضي غور الأردن في المنطقة المصنفة (ج) في الضفة التي تسيطر إسرائيل على 60 في المئة منها فعلياً.

وإذانت كل من الإمارات والسعودية والكويت والبحرين والأردن ولبنان وسوريا، إعلان ضم غور الأردن، فيما قررت منظمة التعاون الإسلامي عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية، بناءً على طلب من السعودية رئيس الدورة الحالية بالمنظمة لبحث تصريحات نتنهاهو.

وحذر الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأربعاء، من أن فرض سيادة إسرائيل على أجزاء من الضفة الغربية "بمناخ إنهاء لكل فرص تحقيق السلام". وقال عباس، في بيان عقب استقباله في رام الله وزير خارجية لوكسمبورج جان اسلورن، أن إعلان نتنهاهو "يعتبر مخالفة صريحة لكل قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي".

ووجدت عباس التأكيد على الموقف الفلسطيني بأن كل الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي ستكون قد انتهت إن تم فرض سيادة إسرائيل على أي جزء من الأرض الفلسطينية. ويطالب الفلسطينيون بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها غور الأردن على الحدود بين الضفة الغربية والأردن، لتشكيل دولة مستقلة.

القدس - تتوالى ردود الفعل العربية والدولية المنددة بإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنهاهو عزمه ضم غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة، الكنيست المقررة الأحد المقبل.

وأعلن نتنهاهو الذي يخوض حملة انتخابية شرسة الثلاثاء أنه يعتزم "إقرار السيادة الإسرائيلية على غور الأردن والمنطقة الشمالية من البحر الميت"، موضفاً أن هذا الإجراء سيطبق "على الفور" في حال فوزه بالانتخابات.

وسبق وتعهد نتنهاهو قبل انتخابات أبريل برفض السيادة الإسرائيلية أو ضم جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ولكن دون إعطاء إطار زمني، وبالتالي فإن إعلانه الثلاثاء كان أول خطوة محددة وواضحة لتنفيذ القرار الذي تعهد به، والذي يعني إجهاض إمكانية قيام دولة فلسطينية.

وتشكل منطقة غور الأردن حوالي ثلث مساحة الضفة الغربية، ويقع معظمها على طول الجانب الشرقي من الأراضي القريبة من الحدود الأردنية. وتقع معظم أراضي غور الأردن في المنطقة المصنفة (ج) في الضفة التي تسيطر إسرائيل على 60 في المئة منها فعلياً.



محمود عباس  
فرض سيادة إسرائيل  
على أجزاء من الضفة  
إنهاء لفرص السلام

ويؤثر تعهد نتنهاهو إذا ما أصبح واقعاً على 65 ألف فلسطيني يقطنون في المنطقة، بحسب المنظمة الحقوقية الإسرائيلية "بتيسليم".

ووفقاً للإحصاءات الإسرائيلية، يعيش في غور الأردن 9000 مستوطن من أصل 400 ألف في مستوطنات الضفة الغربية التي بنيت على أراضي الفلسطينيين البالغ تعدادهم 2.7 مليون نسمة.

وتعتبر المنطقة مهمة من الناحية الاستراتيجية وتتخذ العديد من الشركات

# حمدوك يراهن على العمق الأفريقي لتخطي اختبارات المرحلة الانتقالية

## الجبهة الثورية والمجلس السيادي يقتربان من اتفاق سلام شامل

السودان". وطالب المجتمع الدولي، بما في ذلك شركاء التنمية، بدعم الحكومة السودانية الجديدة في تهيئة بيئة مواتية للسلام، وكذلك تنفيذ برنامجها الطموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.



ياسر عمران  
المفاوضات بشأن  
القضايا السياسية  
لم تبدأ بعد

ويخضع السودان منذ عام 2005 إلى عقوبات دولية بموجب سلسلة من قرارات مجلس الأمن يتم تجديدها سنوياً، وتشمل حظر أسلحة وتجميد أرصدة وحظر سفر على مسؤولين متورطين في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في إقليم دارفور غربي البلاد، إبان حكم الرئيس السابق عمر البشير.

وبدأت في السودان في 21 أغسطس الماضي، مرحلة انتقالية تستمر 39 شهراً، وتنتهي بإجراء انتخابات، ويقاسم السلطة خلالها كل من المجلس العسكري وقوى "إعلان الحرية والتغيير"، قائدة الحراك الشعبي.

وأعلن حمدوك، الخميس الماضي، تشكيله حكومته، وتضم 18 وزيراً وهي الأولى في السودان منذ أن عزلت قيادة الجيش، في 11 أبريل، عمر البشير من الرئاسة تحت وطأة احتجاجات غير مسبوقة.

السودانية وما لقيته من احتضان أفريقي تجربة فريدة من نوعها، وتراهن حكومة حمدوك على أن يستمر هذا الدعم سواء كان في المحافل الدولية أو في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون الأمني، خاصة مع الدول المحيطة.

ودعت 3 دول أفريقية تتمتع بعضوية مجلس الأمن الدولي، الثلاثاء، إلى رفع جميع العقوبات الدولية المفروضة على السودان. جاء ذلك في بيان مشترك أصدرته دول كوت ديفوار، وغينيا الاستوائية، وجنوب أفريقيا، وتلاه على الصحافيين بمقر الأمم المتحدة مندوب كوت ديفوار الدائم السفير، ليون كامو آدم.

وحث البيان "جميع الدول المعنية على رفع جميع العقوبات المفروضة على السودان بما في ذلك سحبها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب". وأوضح المندوب أن "مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قرر رفع العقوبات التي فرضها على السودان لمدة ثلاثة أشهر، في أعقاب التطورات الإيجابية الأخيرة في البلاد، وذلك بعد تشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية".

كما دعا البيان "الحكومة السودانية الجديدة إلى الالتزام بأحكام خارطة الطريق وتنفيذها بامانة كما هو متفق عليه، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وشفافة في نهاية المطاف، لتهيئة الظروف للانتقال السلمي الذي يضمن السلام الدائم والاستقرار في

أن الاتفاق تناول شقين من القضايا منها ما هو وارد في الوثيقة الدستورية وتم التأكيد عليه، والأخر يتعلق بالإجراءات التي بموجبها ستبدأ عملية السلام. وشدد عرمان على أهمية ما تم التوصل إليه بين الطرفين باعتبار أنه خطوة مهمة في الطريق لتحقيق السلام إلا أن "المفاوضات في القضايا السياسية لم تبدأ بعد"، في إشارة إلى إشراك الحركات المسلحة في السلطة، وهذه النقطة الخلافية من الأسباب الرئيسية خلف رفض الجبهة الثورية للوثيقة الدستورية.

ويرى محللون أن الجبهة الثورية ونتيجة لضغوط جوبا وأيضاً لتدخلات حمدوك بانت تظهر ليونة أكبر، في التعاطي مع السلطة الجديدة.

ويقول المحللون إن زيارة حمدوك لجنوب السودان وإن كان الهدف الرئيسي منها هو ملف السلام مع الحركات المسلحة، بيد أن هذه الزيارة تُعطي انطباعاً إضافياً على توجهات السياسة الخارجية للحكومة الانتقالية والتي تنحو باتجاه الالتئام أكثر بالفضاء الأفريقي.

ولعب الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا وجنوب السودان دوراً رئيسياً في التوصل إلى اتفاق بشأن المرحلة الانتقالية بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، بعد عملية شد وجذب أشارت للقلق من سقوط السودان في دوامة من الفوضى. وتشكل التجربة

وقوى إعلان الحرية والتغيير في السابع عشر من الشهر الماضي، والتي أدت إلى تشكيل المجلس السيادي وتشكيل حكومة.

وأكد مستشار رئيس دولة جنوب السودان توت قلكو مساء الثلاثاء، أن طرفي التفاوض المجلس السيادي والجبهة الثورية توافقاً على معظم القضايا العالقة بينهما.

وأوضح أن الطرفين انخرطا في مناقشات جادة خاطبت جنود المشكلة على مدار يومين في عاصمة دولة جنوب السودان جوبا. وقال توت إن الاتفاق المنتظر توقيعها سيشكل ورقة مشتركة للتفاوض مع الحركة الشعبية بقيادة قطاع الشمال بقيادة عبدالعزيز الحلو.

وتجري الحكومة السودانية محادثات منفصلة مع الحركة الشعبية بزعماء الحلو التي لا تنضوي ضمن الجبهة الثورية.

من جهته أوضح ياسر عمران نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقيادة مالك عقار وعضو وفد الجبهة الثورية المفاوضات في تصريحات لـ "سودان تريبون"

له، أمام الشارع السوداني والمجتمع الدولي. وقبيل زيارته إلى جوبا الخميس قال رئيس الوزراء السوداني "إنه لا يوجد أي سقف لدفع فاتورة واستحقاق السلام مع الحركات المسلحة، مؤكداً أن السلام هو الطريق لأي حل آخر في السودان".

واستطرد "لا أرى أي شائبة بالتفاوض مع الحركات المسلحة، واعتبر أن الحركات المسلحة تعبير لنظريات بعض المناطق التي انطلقت منها.

وتظاهر السلطة الانتقالية في السودان المشكلة من المدنيين والعسكريين جدياً في التوصل لاتفاق ضمن الأطر التي حددتها الوثيقة الدستورية، ويبدو أن جوبا نجحت في إقناع الجبهة الثورية بالاتزام بذلك.

وكانت الجبهة الثورية قد أدت تحفظها على وثيقة الإعلان الدستوري بين المجلس العسكري

المجلس العسكري



ياسر عمران نائب  
رئيس الحركة الشعبية  
لتحرير السودان، بقيادة  
مالك عقار وعضو وفد  
الجبهة الثورية المفاوضات  
في تصريحات لـ "سودان تريبون"